

الولاية:

كان الخلفاء - خلال دور الازدهار - يعيّنون ولاية وحكام أقسام تلك الولايات. وهناك حالات قليلة عيّن فيها بعض الولاية⁽¹⁾ أو بعض القادة العسكريين من رؤساء السادة⁽²⁾ أو مزاور أشياخ الموحدين⁽³⁾ حكام أقسام الولايات التي كانت تحت نظرهم أو في مجال عملهم. وأما في دور الانحلال فقد فقدَ الخلفاء السيطرة على كثير من المناطق فثار طامع أو استبد. والوقع الخلفاء من مثل هؤلاء بالطاعة الاسمية التي كثيراً ما ضمن بها المنتزون فكانوا يبايعون من يخشون سطوته. ومن نوع ولاية الاستبداد محمد بن يوسف بن نصر في غرناطة⁽⁴⁾ ويغمراسان في تلمسان⁽⁵⁾ وابن خلاص⁽⁶⁾ ثم العزفي في سبتة⁽⁷⁾ وعبدالله بن زكريا الهزرجي⁽⁸⁾ وأبو زيد عبد الرحمن بن زكرياء الجدميوي⁽⁹⁾ ومحمد القطرافي⁽¹⁰⁾ في سجلماسة، ووجد العامة في دور الانحلال فرصة فعيّنوا من أرادوا في تونس ومراكش وإشبيلية وسبتة⁽¹¹⁾.

وهذا البيان، المستخرج من جدول الولاية⁽¹²⁾ المرفق بهذه الدراسة، يبين من أية شريحة اجتماعية كان الموحدون يعيّنون ولائهم.

(1) البيان المغرب ج 3 ص 37، العير ج 6 ص 592.

(2) المن بالإمامة ص 405-406، 486.

(3) المن بالإمامة ص 392، البيان المغرب ج 3 ص 93.

(4) البيان المغرب ج 3 ص 343، 355، العير ج 6 ص 537.

(5) البيان المغرب ج 3 ص 360-361، العير ج 6 ص 538-539، 541.

(6) المصدران ذاتهما ج 3 ص 379، ج 6 ص 540-541.

(7) المصدران ذاتهما ج 3 ص 414، ج 6 ص 542.

(8) البيان المغرب ج 3 ص 360، العير ج 6 ص 538.

(9) المصدران ذاتهما ج 3 ص 365، ج 6 ص 539.

(10) المصدران ذاتهما ج 3 ص 416-419، ج 6 ص 544-545.

(11) البيان المغرب ج 3 ص 284، 337-338، 340، العير ج 6 ص 587.

(12) راجع الملحق الخامس.

الحكام السابقين	الأشياخ	السادة	الصف / الخليفة	عدد المؤن
03	09	01	أحمد بن محمد	1
1	03	09	أحمد بن محمد	1
03	03	17	سبتة	
02	02	13	محمدين	
1	06	14	محمدين	
1	05	07	محمدين	
1	01	08	أحمد بن محمد	
1	04	04	أحمد بن محمد	
1	01	1	محمدين	
1	01	06	أحمد بن محمد	
01	04	03	أحمد بن محمد	
1	02	03	أحمد بن محمد	
1	05	01	محمدين	
1	02	01	أحمد بن محمد	
09	48	87	الجميع	

ومن نتيجة هذا الإحصاء يتضح أن الغالبية العظمى من الولاة كانوا من السادة بني عبد المؤمن، ولفظة «السادة» في ذلك العصر كانت لا تطلق إلا على بني عبد المؤمن⁽¹⁾.

ولكن النظرة الفاحصة في البيان تكشف عن ثلاث مراحل مرت بها تعيينات الولاة وأصنافهم. فقد كان تعيين الولاة من أشياخ الموحدين وسلالة الحكام السابقين في الحقبة التي سبقت إعلان الحكم الوراثي ولم يرد ذكر إلا لوال واحد من أبناء عبد المؤمن.

والمرحلة الثانية هي دور الازدهار ابتداء من إعلان الحكم الوراثي وفيها كان خمسة وسبعون بالمائة من الولاة من «السادة» والمرحلة الثالثة هي دور الانحلال وفيها كادت أن تتساوى نسبة أشياخ الموحدين بـ «السادة». فما تعليل هذا التباين في نسب الأصناف الثلاثة؟

إن المرحلة التي سبقت إعلان الحكم الوراثي هي مرحلة تأسيس للدولة ولم تكن فيها سلطة عبد المؤمن مطلقة فاحتاج لمعاونة أشياخ الموحدين - وهم عصب الحركة الموحدية - لإرساء قواعد الدولة وتدعيمها، فلا غرابة أن عين عبد المؤمن أكثرية الولاة في تلك الفترة من بينهم. وأما الحكام السابقون فقد عينهم عبد المؤمن في الأندلس لما «وحد» المنتزون في أنحاءها. ويبدو أن عبد المؤمن أراد أن يتألف بقية المنتزين بمثل هذه السياسة ولكن لما ثارت القبائل المغربية بعد فتح مراكش خرج أولئك المنتزون السابقون ثائرين⁽²⁾، فلما أخضع الأندلس مرة أخرى لم يترك غير أبا بكر محمد بن سيد رأى بن وزير وألياً لأنه الوحيد من حكام الأندلس السابقين الذي ظل على ولائه أيام الفتنة فعينه وألياً على شلب وأحوازها، وظل في منصبه إلى عام 552 / 1157⁽³⁾ حينما أضيفت منطقة الغرب

(1) نفح (ط. محي الدين) ج 4 ص 106.

(2) راجع الجبر ج 6 ص 485-486.

(3) الحلة السيرة ج 2 ص 271.

إلى ولاية إشبيلية⁽¹⁾. وسياسة التألف هذه اتبعها يوسف بن عبد المؤمن عندما فتح شرق الأندلس فولى بلنسية أحد بني مردنيش الذين افتتحت من أيديهم⁽²⁾. وهذه السياسة هي التي تفسر تعيين الحكام السابقين ولاه. ومن ظل على ولائه لبني عبد المؤمن فقد بقي حظوة توارثها بنوه من بعده⁽³⁾.

ولما تبدل موقف عبد المؤمن وأصبحت سلطته مطلقة ونقل الحكم إلى بنيه مع إعلان الحكم الوراثي حدث أيضاً تبدل في سياسة عبد المؤمن في تعيين الولاة، فأسس مدرسة الحفاظ وتخرج منها ثلاثة عشر من بنيه فولاهم الولايات سنة 551 / 1556⁽⁴⁾. وربما خشي عبد المؤمن خروج الولايات عن طاعته إن ولّاهما لغير بنيه بعد أن أعلن الحكم الوراثي فاتبع الدبلوماسية ذاتها التي اتبعها في إعلان الحكم الوراثي وترك الأمر يأتي من أهل الولايات نفسها⁽⁵⁾. وتعيين أبنائه ولاه كان خطوة نحو تركيز الحكم الوراثي نفسه. وغداً فعل عبد المؤمن هذا سياسة اتبعها الخلفاء من بعده⁽⁶⁾، وخاصة أن القرابة والأبناء لم يكونوا قليلي العدد⁽⁷⁾.

(1) البيان المغرب ج 3 ص 34.

(2) البيان المغرب ج 3 ص 659.

(3) الحلة السيرة ج 2 ص 272-273، 299، البيان المغرب ج 3 ص 314.

(4) رسائل موحدية ص 66، البيان المغرب ج 3 ص 34. الكامل ج 11 ص 211، نهاية الأرب ص 208، الحلل الموشية ص 125، ولكن صاحب الحلل الموشية يقول كانت التولية بعد تخريج الحفاظ ولا يذكر سنة. ولكن البيهقي يذكر تولية أبناء عبد المؤمن في سنة 548 (أخبار المهدي ص 116) وفي روض القرطاس سنة 549 (ص 126). وعند ابن خلدون سنة 547 (الجبر ج 6 ص 503) وما قبلناه هنا اعتمدنا فيه على التاريخ الذي تحدده الرسائل الرسمية.

(5) راجع رسائل موحدية رسالة رقم 14.

(6) راجع الملحق الخامس.

(7) كان الخلفاء الثلاثة الأول كثيري الإنجاب فلكل ما يقرب من الخمسة عشر ولداً راجع

(المن بالإمامة ص 222-223، المعجب ص 198، 245، 262، البيان المغرب ج 3 ص

56، 139، روض القرطاس ص 132، 139، 142).

ولكن في دور الانحلال كان الخليفة أسيراً للعناصر التي سعت في بيعته
 فلهذا كثر تعيين أشياخ الموحدين ولاية في هذا الدور. وبالرغم من تنفذ الأشياخ
 وضعف الخلافة فقد كان كثير من السادة ولاية في هذه الفترة ويبدو أن هذه
 الظاهرة تعود إلى أن الناس كانوا ينظرون لولاية السادة من بني عبد المؤمن في
 تجلة واحترام واعتبروها رمز الطاعة للخليفة، يدلنا على ذلك أن الولايات التي
 أنسلخت عن بني عبد المؤمن عندما أراد أهلها بيعه الخليفة ثانية قدموا على
 أنفسهم سيدياً⁽¹⁾. بل إن حاكماً مستبداً بأمر ولايته مستقلاً بها مثل العزفي في
 سبتة عندما أراد أن يبايع الخليفة طلب منه سيدياً ليكون إلى جنبه⁽²⁾.

سلطات الولاية:

كانت مهمة الوالي أمنية في المقام الأول⁽³⁾، فيحفظ الأمن الداخلي
 بالقضاء على الثورات⁽⁴⁾ ويدفع الخطر الخارجي، ويساهم في مساعدة ولاية
 مجاورة عسكرياً⁽⁵⁾، ويشترك في غزوات الخليفة الكبرى بنفسه وجنده أو يساعد
 بعسكره ومؤنه⁽⁶⁾، ويشرف على بناء الحصون والقلاع الحربية⁽⁷⁾.

وقد يتصل بالدول المجاورة لتسهيل أعمال التجارة⁽⁸⁾. وقد يقوم بأعمال
 عمرانية مثل إنشاء القصور وزرع الجنان⁽⁹⁾. ومع أن مهمة الوالي أمنية في
 الدرجة الأولى ولم يكن يشرف على الإدارة المالية في طور الازدهار فقد وجد

(1) البيان المغرب ج 3 ص 337، 340.

(2) المصدر ذاته ج 3 ص 414، العبر ج 6 ص 542.

(3) راجع المعجب 228، الكامل ج 11 ص 223-224، البيان المغرب ج 3 ص 68، روض
 القرطاس ص 126، 130، نهاية الأرب ص 209، 227، العبر ج 6 ص 488.

(4) البيان المغرب ج 3 ص 334، 284، 343، نفح (ط. محي الدين) ج 4 ص 104.

(5) المن بالإمامة ص 398-397، البيان المغرب ج 3 ص 54، 229.

(6) المصدر ذاته ص 213-214، ج 3 ص 90، 142، 191-192.

(7) المن بالإمامة ص 129، 139، 392، 393. البيان المغرب ج 3 ص 83.

(8) نفح (ط. محي الدين) ج 4 ص 103.

(9) البيان المغرب ج 3 ص 179، العبر ج 6 ص 520، الإحاطة ج 1 ص 419.

قلة من الولاية قد فوضوا تفويضاً كاملاً لإدارة ولايتهم لا سيما الإشراف المالي،
 وقد كانوا إما من أهل ثقة الخليفة⁽¹⁾ أو لأن حالة ولايتهم استدعت مثل ذلك
 التفويض⁽²⁾. غير أن الولاية استبدوا بإدارة شؤون ولايتهم منذ خلافة المستنصر⁽³⁾
 فكثرت ولاية الاستبداد في دور الانحلال.

وكان الولاية في دور الازدهار يخضعون لمراقبة دقيقة ومحاسبة عسيرة من
 قبل الخلفاء. وكان على الوالي أن يبلغ الحضرة كل ما يستجد في منطقته من
 الأحداث، ويجب أن يستشير الخليفة فيما يريد أن يفعل وأن يعلمه نتيجة ما
 فعل⁽⁴⁾. وفي حالات الحرب ينبغي على الوالي ألا يعقد هدنة أو يبرم سلماً إلا
 بعد موافقة الخليفة⁽⁵⁾. وتشديداً في مراقبة الولاية كان الخلفاء يستدعونهم إلى
 العاصمة ويسألونهم عن أعمالهم⁽⁶⁾، ومن استبد برأي دون مشورة الإمام نقل أو
 عزل.

وإذا ما ألقى المرء نظرة على جدول الولاية المرفق بهذه الدراسة يتبين له
 أن نقل الولاية كان سمة بارزة للإدارة الموحدية في طور ازدهار الدولة. وربما كان
 سبب هذه الظاهرة هو قصور بعض الولاية عن إدارة منطقة مضطربة فينقلون إلى ما
 هي أيسر منها إدارة. وقد كانت التنقلات تحدث في الغالب الأعم نتيجة استعداد
 خليفة لغزوة فيوئي المنطقة التي ستكون مكان أعماله العسكرية إلى من يثق فيهم
 أو من يتوسم فيهم الكفاية⁽⁷⁾.

وعلى الرغم من سهر خلفاء دول الازدهار في محاسبة الولاية ومعاقبة

(1) البيان المغرب ج 3 ص 174، 213، العبر ج 6 ص 515.

(2) المصدر ذاته ص 335، ج 6 ص 537، تاريخ الدولتين ص 18.

(3) روض القرطاس ص 160.

(4) المن بالإمامة ص 369، 389-390، 398-399، البيان المغرب ج 3 ص 31-32، 33.

(5) البيان المغرب ج 3 ص 34، العبر ج 6 ص 244-246.

(6) البيان المغرب ج 3 ص 83، 112.

(7) المصدر ذاته ج 3 ص 174، 234-233، الكامل ج 12 ص 146، نهاية الأرب ص 227.

العبر ج 6 ص 521.

المهملين والمستبدين منهم فقد أهمل لالة في أعمالهم، واستبد آخرون بأفعالهم، فعزلوا أو نقلوا⁽¹⁾، ويبدو أن هذه المحاسبة الدقيقة فقدت في دور الانحلال إذ لم يذكر أن والياً قد عزل أو نقل بسبب إهماله أو استبداده.

حكم الولايات:

منذ أن عين عبد المؤمن أبناءه على قواعد البلاد أرسل معهم كبار أشياخ الموحيدين مستشارين وأرسل الطلبة والحفاظ إداريين وقادة عسكريين وبعث معهم فقهاء وقضاة وجنداً من الغزات⁽²⁾ وكتائباً⁽³⁾. وسار يوسف على ذلك النهج لما ولّى أبناءه قواعد البلاد⁽⁴⁾. فإذا هيكل الإدارة الإقليمية لم يختلف عن ذلك الذي كان في عاصمة الدولة. وبرز التطابق بينهما بوضوح ابتداء من خلافة المنصور، فتجد في الولاية إلى جنب الوالي الوزير⁽⁵⁾ وكتب الرسائل⁽⁶⁾ وصاحب الأعمال الذي سبقت الإشارة إلى مهامه.

وأما حكام أقسام الولاية فلم يرد ذكر لسيد بينهم إلا نادراً جداً⁽⁷⁾. وكان أغلب حكام الأقسام من الحفاظ من أبناء الموحيدين أولي السبق في الدعوة⁽⁸⁾ أو من الحفاظ عامة أو من أبناء المناطق المفتوحة⁽⁹⁾.

(1) البيان المغرب ج 2 ص 29-30، 173، 219، نفح (ط. محب الدين) ج 6 ص 29.

(2) رسائل موحدية ص 65-66 وأشارت بعض المصادر إلى بعض من أرسل أنظر المعجب ص 206-207، 224، نظم الجمان ص 140.

(3) الحلل الموشية ص 126، روض القرطاس 126-127.

(4) البيان المغرب ج 3 ص 129.

(5) المصدر ذاته ج 3 ص 140، العبر ج 6 ص 491، 497.

(6) المن بالإمامة ص 127، برنامج الرعي ص 37، 99، 102، 123، اختصار القندح المعلى ص 42، 89، 114، 118، الحلل الموشية ص 126، العبر ج 6 ص 584، تاريخ الدولتين ص 18.

(7) أنظر البيان المغرب ج 3 ص 110، 204، الكامل ج 12 ص 146، العبر ج 6 ص 513.

(8) المن بالإمامة ص 392، 396، 515-516، البيان المغرب ج 3 ص 98، 103-101.

(9) 106-105، 175، روض القرطاس ص 131.

(9) المعجب 276، الحلة السيرة ج 2 ص 295، البيان المغرب ج 3 ص 85، 185.

خلاصة ونتائج:

إن التقسيم الإداري الموحيدي يدل على أن الموحيدين بنوا نظامهم على أساس من النظم الإدارية التي سبقتهم، فنظرتهم الدينية لم تحل دون استفادتهم من خبرات من اعتبروهم كفاراً مجسمين، كما أن اختلاف التقسيمات الإدارية في الفترات المختلفة في طور الازدهار يدل على مرونة الخلفاء في ذلك الدور الأمر الذي يفسر فعاليات الدولة وقتذاك ومقدرتها على مواجهة المشاكل المتجددة، غير أن حصر تعيين الولاية في السادة بني عبد المؤمن والمخلصين من أشياخ الموحيدين للأسرة الحاكمة حال دون مراعاة الكفاية - غالباً - فيمن يتولون المناصب الإدارية الكبرى. وقد وضح فشل هذه السياسة في مناطق الاحتكاك بقوة معادية منظمة مثل إفريقية حيث دوخ بنو غانية جيوش الخلافة الموحدية، والأندلس حيث اضطر الخلفاء في دور الازدهار إلى الجواز المستمر لردع الجيوش المسيحية بعد أن كان الولاية يفشلون في ردها، ويتجلى الفشل خير ما يتجلى في ولاية الغرب (شلب وأحوازاها) وقد أورد ابن عذاري نقداً مركزاً للإدارة في هذه المنطقة⁽¹⁾.

ولئن أفاد تعيين «السادة» على الولايات في دور الازدهار في تركيز حكم أسرة بني عبد المؤمن وأمنوا نوعاً ما من استبداد أشياخ الموحيدين بحكم ولاية، فقد أضر وجود السادة على الولايات في دور الانحلال بوحدة الدولة ضرراً بليغاً، فوجد كل سيد طامع في ادعاء الخلافة من جند ولايته ومواردها سنداً وعضداً مكناه من الانتزاع بمنطقته، وادعاء الأمر، وشقاق الخليفة القائم⁽²⁾ مما أغرق الخلافة في مشاكل داخلية فشغلت بها عن خطر انفصال الولايات البعيدة التي فقدوها الواحدة تلو الأخرى بل إن المغرب الأقصى الذي بقي للموحيدين نازعهم عليه العرب والمرينيون.

(1) البيان المغرب ج 3 ص 103-101.

(2) راجع الفصل الثالث ص 153-154.

مَيَزُ الفاطميون في مصر بين مناصب الإدارة المدنية ومناصب رجال الدين مع أن الدين كان جوهر فكرتهم وحجر الأساس في دولتهم. فقد أطلقوا على مناصب رجال الدين «الوظائف الدينية»⁽¹⁾، ولما عالج ابن خلدون النظم الإسلامية في مقدمته سَمَى الخطط التي تتناول شؤون الدين بـ «الخطط الدينية»⁽²⁾. ولا يعلم أن الموحدين أطلقوا مصطلحاً مثل هذا على مناصب رجال الدين، ولكننا رأينا من الأوفق أن نسمي هذا الفصل «الخطط الدينية» على الرغم من عدم استعمال الموحدين للمصطلح لأنه يعالج تلك الخطط التي عُنيت بتطبيق الدين على واقع الحياة مثل القضاء وما يتعلق به من شورى وتوثيق وحسبة وشرطة، ومثل الصلاة وما دخل في مضمارها من إمامة وخطبة، كما ينظر في وظيفة متولي الخزانة العلمية لأن متوليها عند الموحدين لا يكون إلا فقيهاً. أضف إلى هذا أن هذه الخطط ارتبطت بتنظيم «طلبة الحضر» ارتباطاً وثيقاً إذ أن الخلفاء لم يعينوا أرباب هذه الخطط⁽³⁾ إلا من «طلبة الحضر» ولم يذكر أن أحداً من الموحدين أولى السبق في الدعوة والفضل في قيام الدولة قد تولى هذه الخطط إلا في حالات قليلة ستبين في مواضعها من هذا الفصل وتشرح ظروفها. ولما كانت مهمة هذه الخطط بصورة غالبية، هي تطبيق الحكم الشرعي فمن المفيد البداية بدراسة مصادر الأحكام عند الموحدين.

(1) صبح الأعشى ج 3 ص 486.

(2) المعبر ج 1 ص 392.

(3) هناك إشارات كثيرة إلى أن من تولوا الخطط الدينية كانوا من «طلبة الحضر» أنظر مثلاً عنوان الدراية ص 131، الدياج ص 60.

مصادر الأحكام:

سبقت الإشارة إلى أن ابن تومرت حصر منابع التلقي في القرآن والسنة، والإمام هو المفسر للمصدرين والمرجوع إليه فيما سواه من أمور الدين والدنيا⁽¹⁾. وسار خلفاؤه على هذا النهج، فأكدوا على وجوب التزام الكتاب والسنة⁽²⁾ وما يشير به الخليفة الإمام، حتى أن عبد المؤمن حذر أهل الولايات من الاستبداد برأي في حكم يتطلب اجتهداً دون الرجوع إليه، فهو يقول في رسالة بعثها سنة 543 / 1148 إلى كافة أقطار الموحدين «ولا تظنوا أن الاجتهاد في الأمور يؤدي إلى الهجوم عليها والافتحام... ولا تجتهدوا في شيء لا تعلمون فيه حكماً، وشاورونا فيها يخفى عنكم وجهه لترسم لكم فيه رسماً...»⁽³⁾. ولما تلبى يوسف الخلافة بعث رسالة تؤكد المعاني ذاتها⁽⁴⁾.

والتأكيد على سلطة الخليفة كمصدر من مصادر الأحكام مذهب يتمشى مع السياسة المركزية التي جعلها الموحدون أسلوباً لحكمهم. ويسبب من هذا المصدر في الأحكام استطاع الموحدون مخالفة ظاهر الشرع في أحيان قليلة فلم تتعد ذمة ليهودي أو نصراني في دولتهم⁽⁵⁾، وقد قتل المنصور على السكر⁽⁶⁾.

والى هذه المصادر الثلاثة أضاف عبد المؤمن مصدراً رابعاً هو «عمل المهدي ابن تومرت» ففي رسالة «الفصول» التي بعثها إلى الولايات أمرهم بامثال حكم المهدي ابن تومرت في تارك الصلاة ومانع الزكاة ومن يأتي المخرمات، وينهمك في المحظورات من المفسدين والمفسدات إذ أن الانقياد «لما يقضي [ابن تومرت] به واجب والاستمسك بأمره حتم، والرجوع إليه في أمر

(1) راجع الفصل الثاني ص 83 - 84.

(2) أنظر نظم الجمان ص 153 - 159.

(3) المصدر ذاته ص 159.

(4) راجع المن بالإمامة ص 302 - 305.

(5) راجع الفصل الثاني ص 105 - 106.

(6) نفع (ط. محي الدين) ج 4 ص 102.

الدين والدنيا فرض لأن قضاءه وأمره هو قضاء ربه وأمره وإرادته وحكمه» لأن «العصمة عليه منقولة منصوبة، فلا مطمع من الهداية إلا منه ولا وجه لأخذ العلم ومعرفة الحقيقة إلا عنه ومن لدنه»⁽¹⁾.

ويبدو أن عمل الصحابي «كان يعتبر مصدراً من مصادر الأحكام إلا إذا رأى الخليفة غير ذلك. فقد جوز الموحدون شرب الرب وبيعه اقتداء بعمر بن الخطاب لقول الرسول ﷺ «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»، ولكن يوسف بن عبد المؤمن عاد وحرم شرب الرب لما توسع الناس في شربه من غير حصر فأمر بقطعه بالكلية لأنه رأى ذلك «أخلق بالاحتياط لدينهم [يعني الموحدين]»⁽²⁾.

ولا يستطيع المرء أن يختتم الحديث عن مصادر الأحكام عند الموحدين دون الإشارة إلى مسألتين شغلتا الناس أيام الموحدين هما علاقة الموحدين بالمذهب الظاهري والمذهب المالكي.

في دراسة أفكار ابن تومرت في التوحيد رجحنا أن بعض آراء ابن حزم وجدت طريقها إلى آراء ابن تومرت في التوحيد⁽³⁾، وفي بداية هذا الفصل سبقت الإشارة إلى أن الموحدين جعلوا القرآن والسنة المصدرين الأساسيين لأحكامهم، وفي غير موضع من هذه الدراسة وقع التنبيه إلى تأسي ابن تومرت وخلفائه بالرسول ﷺ في كثير من الأفعال، وكل هذه المظاهر تجعل الموحدين أقرب إلى المذهب الظاهري عن غيره من المذاهب. ويبدو أن الاتجاه نحو المذهب الظاهري بدأ من خلافة يوسف بن عبد المؤمن، وربما كان دافعه للتمسك بظاهر القرآن والسنة تشعب الآراء في المسألة الواحدة⁽⁴⁾، ولكن الفقه الظاهري لم يتخذ مذهباً رسمياً إلا في خلافة المنصور فحمل الناس على الظاهر من القرآن

(1) رسائل موحدية ص 135. أخبار المهدي ص 142.

(2) رسائل موحدية ص 166.

(3) الفصل الثاني ص 81.

(4) المعجب ص 279، نهاية الأرب ص 228.

والسنة⁽¹⁾. ومنذ خلافته تولى فقهاء من أهل الظاهر القضاء⁽²⁾، وامتنح من انتقد ابن حزم⁽³⁾، وربما أخرت مخالفة ظاهر الشرع القاضي عن منصبه⁽⁴⁾، ولعل هذا ما يفسر لماذا غلب ابن حوط الله الأنصاري المالكي طريقة الظاهرية في قضائه⁽⁵⁾. ويبدو أن التشدد في اتباع المذهب الظاهري دفع بعض فقهاء المالكية الطامعين في تقلد الخطط الكبرى إلى إظهار التشيع إلى ابن حزم. فقد ذكر الرعيني أن أبا القاسم أحمد بن يزيد ممن استقضى «كان يرغب عن مذهب مالك، ويميل إلى الظاهر وينزع إلى ابن حزم ويتشيع له»⁽⁶⁾. ومن الراجح أن هذه السياسة الظاهرية المتشددة لم تستمر بعد المنصور أمداً طويلاً فمن المعلوم أن عبد الحق بن عبد الله تقلد قضاء الجماعة في أيام المستنصر وقد كان مالكيًا متشددًا وخصمًا للظاهرية وخلف كتاباً في الرد على ابن حزم⁽⁷⁾.

وربما كان اقتناع المنصور بالمذهب الظاهري هو دافعه للسياسة التي انتهجها فقد روى ابن سعيد المغربي فيما نقله عنه المقرئ أن المنصور قال: «كل العلماء عيال على ابن حزم»⁽⁸⁾، ولكن هذا الاقتناع الشخصي وحده لا يفسر الشدة التي اتبعها المنصور في تطبيق المذهب الظاهري، ولا يلقي ضوءاً على العنف الذي واجه المنصور به بعض المالكية. ويبدو أن الأمر ارتبط بأحداث سياسية، فعمقت هذه الأحداث الفكرة عند المنصور. ولا يعرف أن خليفة موحدياً قبل المنصور امتحن فقهاء المالكية. وقد جاء امتحانهم بعد معاونة مالكية

بجاية لبني غانية⁽¹⁾. وهناك رواية ربطت بين هذا التعاون وتحول المنصور نحو الظاهرية بهذه الصورة العنيفة⁽²⁾. وربما أحق المنصور تعاون المالكية في بجاية مع بني غانية فجاءت ردة الفعل شاملة للمذهب وأهله. ولا سيما وأنه كان متهيئاً لمثل تلك السياسة بفضل ميله إلى ابن حزم. ولهذا لا يستبعد أن يأمر بحرق كتب المذهب المالكي ويسعى في محوه، فيأمر بتصنيف مجموع من كتب الحديث، ويجعل الجعل السني لمن يحفظه⁽³⁾ حتى يكون بديلاً لكتب الفقه المالكي. كما لا يستبعد أن يكون قد استقضى الشافعية في أواخر أيامه⁽⁴⁾ نكاية بالمالكية.

يقول المراكشي في حديثه عن سياسة المنصور تجاه المذهب المالكي: «وهذا المقصد بعينه كان مقصد أبيه وجده». فهل أراد عبد المؤمن وابنه يوسف محو المذهب المالكي؟

إن فقهاء المذهب المالكي كانوا أهل الحل والعقد في دولة المرابطين. ولم يكن أمراء لمتونة يقومون بأمر دون مشورة أولئك الفقهاء⁽⁵⁾، ولما قام ابن تومرت بدعوته شن حرباً عاتية على فقهاء المالكية لأنهم أهل القيادة والتوجيه في الدولة المرابطية⁽⁶⁾، ومع هذا فلا يعلم أن ابن تومرت انتقد الفقه المالكي مثلما انتقد عقيدة التوحيد عند المالكيين، بل إن الموطأ الذي صنفه كان مأخوذاً عن موطأ مالك مع حذف الأسانيد⁽⁷⁾، فكان ابن تومرت قد ميز بين العقيدة والفقه

(1) الديباج ص 23-25.

(2) الكامل ج 12 ص 145، نهاية الأرب ص 228، وقد أورد المراكشي روايته عن اتجاه المنصور الفقهي بعد حملة بجاية على بني غانية راجع المعجب ص 278.

(3) المعجب ص 279.

(4) الكامل ج 12 ص 146، نهاية الأرب ص 228.

(5) المعجب ص 171-172، نظم الجمان ص 106، البيان المغرب (ط. دار الثقافة) ج 4 ص 46، الحلل الموشية ص 74-75، 79-80، 81.

(6) راجع الفصل الثاني ص 82.

(7) الدعوة الموحدية ص 314 نقلاً عن مقدمة موطأ ابن تومرت لجولد تسهير غير أن غلام يقول =

(1) المصدران ذاتهما ص 279، ص 228، نفح (ط. محي الدين ج 4 ص 100).

(2) مثلاً أنظر الذليل والتكملة ج 5 ص 238.

(3) عنوان الدراية ص 146-147، الديباج ص 286.

(4) عنوان الدراية ص 18.

(5) الديباج ص 142.

(6) برنامج شيوخ الرعيني ص 50.

(7) نيل الابتهاج ص 184.

(8) نفح (ط. محي الدين) ج 4 ص 222.

عند المالكيين، كما فرق بين المذهب وأتباع المذهب، وقد كان فقهاء المذهب هم المتنفذون في مجتمع قام ابن تومرت لتغييره.

وأما عبد المؤمن فقد روى صاحب القرطاس أنه أمر بحرق كتب الفروع للناس بقراءة كتب الحديث⁽¹⁾. ولم تشر المصادر الأخرى إلى هذا وربما نسب صاحب الروض إلى عبد المؤمن ما نسبته المصادر الأخرى إلى المنصور. وكيف ما كان الأمر فإن عهد عبد المؤمن لم يشهد سياسة متشددة مع فقهاء المالكية بعد فتح مراكش. وقد بدل عبد المؤمن مفهوم «التوحيد» حتى يضم كل من خضع للدولة الموحدية، بل أحدث تنظيمًا جديدًا سماه طلبة الحضر ضم فقهاء العصر وعلماءه وقد كان أكثرهم مالكية⁽²⁾، كما أنه استفاد من إداريي المرابطين في الكتابة والإدارة المالية وقد كانوا على المذهب المالكي⁽³⁾. والسياسة ذاتها اتبعها في الخطط الدينية، فقد تولّى القضاء في عواصم الولايات منذ فتح مراكش حتى نهاية الدولة رجال من كبار المالكية مثل ابن الصقر وابن رشد⁽⁴⁾ وابن زرقون⁽⁵⁾ وعبد المؤمن ابن الفرس، وعن الأخيرين قال أبو بكر بين الجد «ما أعلم بالأندلس أحفظ لمذهب مالك من عبد المؤمن بن الفرس

= أن الموطأ التومرتي ليس من تصنيف ابن تومرت وإنما صنف المهدي بعض فصوله مثل فصل الطهارة وأما بقية الفصول فقد صنفت بأمر المنصور على قرار فصول ابن تومرت (الدعوة الموحدية ص 309) ويرى علام أن ابن تومرت كان مالكيًا في الفقه (الدعوة الموحدية ص 304) ولم نظفر بنسخة من موطأ ابن تومرت حتى نبدي رأيًا في هذه الأقوال لأننا لا نعلم ما هي الفصول التي صنف في عهد ابن تومرت حتى نستنتج إلى أية درجة كان ابن تومرت متقاربًا مع المذهب المالكي ولكننا نقول أنه لم نجد ما يفيد أن ابن تومرت وقف موقفًا عدائيًا من الفقه المالكي.

(1) روض القرطاس ص 127، الاستقصا ج 2 ص 126.

(2) راجع الفصل الثاني ص 101 وما بعدها.

(3) راجع الفصل الرابع.

(4) الإحاطة ج 1 ص 190، الديباج ص 49.

(5) الديباج ص 285.

بعد أبي عبد الله بن زرقون⁽¹⁾. وغير هؤلاء الجم الغفير⁽²⁾. ويبدو أن قضاة المدن الصغرى في الولايات كانوا مالكية في أكثر الحالات⁽³⁾. وأما الشورى وعقد الشروط والإمامة والخطابة فقد تقلدها من المالكية العدد الكبير⁽⁴⁾. ومن الراجح أن عبد المؤمن أبعد المالكية عن قضاء الجماعة فقط إذ لم يتوله أحد منهم في خلافته، ولكن منذ خلافة يوسف فقد تعاقب عدد غير قليل من المالكية على هذا المنصب فقد كان أبو جعفر أحمد بن مضاء قاضي يوسف وظل في منصبه حتى توفي في خلافة المنصور⁽⁵⁾. وقد تولّى المنصب ذاته للمنصور أحمد بن محمد بن بقي واستمر إلى صدر من خلافة الناصر⁽⁶⁾. وقد ذكرنا عبد الحق بن عبد الله قبل قليل. فإذن حتى المنصور الذي يروى عنه امتحان بعض فقهاء المالكية استخدم مالكية في أعلى مناصب القضاء. وهذا مما يرجح أن الامتحان لم يكن إلا لمن وقف إلى جانب أعداء الموحدين، وربما استمر الاضطهاد بعد المنصور فترة يسيرة، فتعقب بنو عبد المؤمن كل من تعصب لمذهب مالك ووقف ضدهم. ولعل هذا يفسر، ولو بصورة جزئية، لم لم يتول عدد ممن اشتهر بتعصبه الشديد لمذهب مالك خططًا رسمية⁽⁷⁾. كما أن استقضاء عدد كبير من المالكية قد يبعث على القول أن العمل في مسائل الفروع ظل على مذهب مالك على ما كان عليه من قبل.

(1) الذيل والتكملة ج 5 ص 12، الديباج ص 287-286.

(2) على سبيل المثال لا الحصر راجع برنامج شيوخ الرعيني ص 40، الديباج ص 53، 54، 80، 172، 289.

(3) الديباج ص 23-25، 54، 154.

(4) عنوان الدراية ص 53، 144، الديباج ص 45، 122، 152، 254.

(5) المعجب ص 247، 264، البيان المغرب ج 3 ص 140، 141، روض القرطاس ص 135، 142.

(6) المعجب ص 264-265، البيان المغرب ج 3 ص 141، المرقبة العليا ص 117.

(7) صلة الصلة ص 1، 4، 25، 35، 58، الذيل والتكملة ج 5 ص 123، 124، 532، 546، 566.

570، 594، الديباج ص 286.

إن التقارب بين الموحدين وعدد غير قليل من المالكية أمر لا يستبعد، وربما تقرب بعض المالكية تقيّة، وقد ذكرنا قبل قليل أن عدداً منهم أظهر التشيع لابن حزم ورغب عن مذهب مالك، ومن جهة أخرى فإن عدداً ليس باليسير كان مالكيّاً في الفقه ولكنه في العقيدة نحا منحى عقليّاً كلاميّاً، ويكفي الإشارة إلى القاضي ابن رشد الحفيد فيلسوف المغرب الإسلامي كدليل وهناك، غيره⁽¹⁾. ويبدو أن من لم يكن على حظ من علم الكلام وأراد التقرب من بني عبد المؤمن كان يحاول أن يتعلم شيئاً ليشترك في مجالس «طلبة الحضر» التي كانت تعقد بحضور الخلفاء. وابن عات النفزي الشاطبي (ت 609 هـ؟) خير مثل على ذلك⁽²⁾.

ومن كل ما تقدم يتضح أن الدعوة الموحدية كانت متقاربة في فكرها الفقهي من المذهب الظاهري، فلا عجب أن يكون المذهب الظاهري مصدراً من مصادر أحكامهم. وأما الفقه المالكي فلم يتضرر إلا أيام المنصور وحمي بنو أن نفرق بين موقف الموحدين من آراء المالكية في العقيدة وبين آراء المالكيين في الفقه. كما يجب أن نفرق بين موقف الموحدين من الفقهاء المالكيين الذين والوهم وتقربوا منهم وبين موقفهم ممن ناصبهم العداء.

بقي الآن النظر في النظم التي تولت إصدار الأحكام وفق هذه المصادر أو ساعدت في إقرار الأحكام أو باشرت تنفيذها.

القضاء:

منذ القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي اتخذ الخلفاء لقباً مميزاً قاضي العاصمة عن قضاة الولايات فلما عين الرشيد العباسي أبا يوسف صاحب أبي حنيفة قاضياً لقبه، «قاضي القضاة» فأصبح لقبه هذا لقباً لقضاة العاصمة في المشرق. وأما في المغرب فقد كان قاضي قرطبة عاصمة ولاية الأندلس يسمى

(1) الديباج ص 45، 48، 55، 172، 284.

(2) الديباج ص 60.

«قاضي الجند» غير أنه ابتداءً من إمارة عبد الرحمن الداخل سمي قاضي العاصمة الأندلسية «قاضي الجماعة». ويبدو أن المصطلح الجديد لم يشع استعماله إلا بعد أن اندثر اللقب القديم في ختام القرن الثاني الهجري / بداية القرن التاسع الميلادي⁽¹⁾. وهناك ما يفيد أن لقب «قاضي الجماعة» الأندلسي يساوي لقب «قاضي القضاة» المشرقي في الاختصاصات⁽²⁾، والنباهي من الذين يذهبون إلى هذا الرأي، غير أنه روى رواية لم يلتفت إلى مدلولها وهي تفيد أن لقب «قاضي القضاة» عرف بالأندلس منذ أيام ملوك الطوائف الأول وهو أعلى مرتبة من «قاضي الجماعة»⁽³⁾، ولا يستطيع المرء إصدار حكم من إشارة واحدة، وربما أطلق راوي هذه الإشارة اللقب تشريفاً وتعظيماً إذ أن الوقت الذي نتحدث عنه الرواية هو فترة ضعف الأندلس بعد سقوط دولة بني أمية. ومهما كان الأمر فإن الاستعمال الغالب في المغرب هو «قاضي الجماعة». وفيما يرويه النباهي أن الجماعة قد تعني جماعة القضاة إذ أن تعيينهم في بداية الأمر كان من اختصاص قاضي الجماعة⁽⁴⁾.

وبالنسبة للفترة الموحدية فإن أغلب المؤرخين الذين كتبوا تاريخاً عاماً لا يذكرون اللقب وقد لا تعني كلمة «قضاة» التي يذكرها مؤرخ الفترة مع كل خليفة يسرد أحداث خلافته إلا قضاة الجماعة، فقد أشار المراكشي لأحد هؤلاء القضاة في موضع واحد بلقب «قاضي الجماعة»⁽⁵⁾، والمراكشي رجل معاصر للدولة الموحدية، فلولا أن اللقب كان متداولاً لما استعمله، وهناك شواهد من كتب الرجال المعاصرة تؤكد وتدلل على أن اللقب كان يستعمل رسمياً. فقد بعث أبو بحر صفوان بن إدريس (ت 598 هـ؟) صاحب زاد المسافر برسالة إلى قاضي

(1) قضاء قرطبة ص 14، Hopkins; p. 120.

(2) المرقبة العليا ص 117، نفح (ط. الرفاعي) ج 2 ص 101.

(3) المرقبة العليا ص 86.

(4) المصدر ذاته ص 42.

(5) المعجب ص 246.

الجماعة أبي القاسم ابن بقي حين قلّد الخطة سنة 592 / 1196 وتكرر لقب قاضي الجماعة فيها مراراً⁽¹⁾.

كما أن المستزين الذين استقلوا بولاياتهم في أواخر الدولة الموحدية كانوا يعيّنون قضاة للجماعة⁽²⁾. وفي حالات قليلة وفي مصادر متأخرة عن العهد الموحي لقب بعض قضاة الولايات بقضاة الجماعة⁽³⁾. وربما أورد أصحاب هذه التراجم المتأخرة اللقب تشريفاً للمترجم لهم.

ومنصب القضاء ليس من الخطط التي استحدثت بعد قيام الدولة. فقد كان أحد «العشرة أهل الجماعة» وهو إسماعيل الهزرجي يقضي بين الناس عن إذن المهدي⁽⁴⁾. ولما تولى عبد المؤمن الأمر قلّد خطة قضاء الجماعة أبا عمران موسى صهره وهو أحد أهل خمسين. وبعد أن استقرت الدولة لم يقلد الخلفاء أحداً من الموحدين أولي السبق في الدعوة هذا المنصب وإنما ولوها لفقهاء من «طلبة الحضرة»⁽⁵⁾. وغالباً ما يصل متولي هذه الخطة إلى منصبه بعد أن يكون قد تدرّج في كثير من الخطط الدينية في الولايات⁽⁶⁾.

وكان قاضي الجماعة يشرف على قضاء ولاية مراكش إذ أنه يعين قضاة نواحيها⁽⁷⁾، وقد يكلفه الخليفة بالنظر في المظالم وإقامة الحدود⁽⁸⁾، وكان يشترك في توجيه سياسة الدولة لأنه عضو في مجلس الخاصة الذي هو أعلى هيئة استشارية في الدولة الموحدية⁽⁹⁾. ولما نكب المأمون أشياخ الموحدين وأبطل

(1) راجع الذيل والتكملة ج 4 ص 140-142.

(2) أنظر المصدر ذاته ج 5 ص 114، 249، تاريخ الدولتين ص 24.

(3) صلة الصلة ص 56، التشوف ص 79، الديباج ص 48، 80، 284، نيل الابتهاج ص 84.

(4) أخبار المهدي ص 33.

(5) راجع الملحق السادس: القضاء والمصادر المذكورة.

(6) أنظر الديباج ص 48، نيل الابتهاج ص 148.

(7) التشوف ص 79.

(8) المن بالإمامة ص 420.

(9) راجع الفصل الثالث ص 175.

رسوم المهدية أصبح قاضي الجماعة محل استشارة الخليفة، وظهر كرجل موجه أساسي لسياسة الدولة⁽¹⁾. ويبدو أن مكان جلوس قاضي الجماعة هو قصر الخلافة، بل إن المنصور أمر قاضيه أن يجلس في مكان يستطيع أن يسمع منه أحكامه⁽²⁾. وكان قضاة الجماعة حريصين على تطبيق الأحكام التي يصدرونها حتى على أهل بيت الخليفة⁽³⁾.

وكان الخليفة يعيّن قضاة عواصم الولايات⁽⁴⁾ بظهير يجدد فيه سلطاتهم⁽⁵⁾، وكثير من القضاة كانوا من أهل المدينة التي استقضوا بها⁽⁶⁾، ولكن هذه الظاهرة لم تكن القاعدة فقد تقلد عدد غير قليل قضاء مدينة لم تكن لهم وطناً، ولا سيما وأن التنقلات كانت سمة بارزة في سلك القضاء الموحي، وفي أحيان كثيرة تجد أندلسياً قاضياً في المغرب، وفي حالات قليلة يذكر مغربي كقاض في الأندلس، وقد ينتقل الشخص الواحد قاضياً في أماكن متعددة⁽⁷⁾. وليس هنالك ما يفيد في معرفة الأسباب التي دعت الخلفاء للإكثار من التنقلات في السلك القضائي.

وكان قاضي عاصمة الولاية ينظر في الأنكحة والموارث والشكايات ويشرف على شؤون المحتسب⁽⁸⁾. وهناك ما يشير إلى أن الشرطة كانت من

(1) البيان المغرب ج 3 ص 265، 284، الإحاطة ج 1 ص 419.

(2) المعجب ص 285.

(3) وفيات الأعيان ج 6 ص 10-11.

(4) نظم الجمان ص 132، البيان المغرب ج 3 ص 129، 231، 233، 234، الإحاطة ج 1

ص 513-414، تاريخ الدولتين ص 14.

(5) صلة الصلة ص 18.

(6) برنامج شيوخ الرعي ص 130، 48، اختصار القلح ص 130، الذيل والتكملة ج 4 ص

164، 224، 528، 687، 689، ج 5 ص 16، 269.

(7) برنامج شيوخ الرعي ص 40، 132، 151، صلة الصلة ص 18، 34، 65، 72، 139،

194، 198، الذيل والتكملة ج 5 ص 388، 448، 572، 676، عنوان الدراية ص 120،

121، 129، 160، الإحاطة ج 1 ص 181-182، الديباج ص 55، 142، 285.

(8) صلة الصلة ص 19.

ضمن اختصاصات القاضي في الولايات⁽¹⁾. ولم يكن من سلطة مثل هؤلاء القضاة الحكم في الدماء أو قتل الخطأ وديات الشجاج وعقول الأعضاء وأرواح الجراحات ووجه القصاص والقطع في السرقات والقضايا المشككة في الأموال وإطلاقها واستحقاقها والرقاب واعتاقها واسترقاقها وملبسات المناكحات والمعاملات. وتحدد الرسائل الموحدية أن كل هذه القضايا هي من اختصاص الحضرة التي يجب أن ترفع إليها بعد شرحها حسب ما وقعت عليه وتقييد البيانات بالشهود العدول وكتابة أقوال المظلومين وحججهم وإقرارهم واعترافهم⁽²⁾. وقد أعطى الخليفة بعض قضاة العواصم سلطة النظر في الدماء مثل الذي فعله المنصور مع ابن الفرس قاضي غرناطة⁽³⁾.

والى جانب هذه السلطات للقاضي أن يعين قضاة مساعدين له في الأنكحة⁽⁴⁾ والأحكام⁽⁵⁾ والمواريث⁽⁶⁾. وله أن ينيب إذا مرض⁽⁷⁾. وكان قاضي الولاية يعين قضاة المدن الصغرى التي تقع ضمن ولايته⁽⁸⁾، وفي حالات قليلة تدخل الخلفاء في تعيين قضاة المدن الصغرى⁽⁹⁾، وغالباً ما يكونون من أهل البلد التي يستقضون بها⁽¹⁰⁾، وربما عزلوا عن عملهم إذا عزل قاضي عاصمة الولاية⁽¹¹⁾.

(1) اختصار القندج ص 123، الدياج ص 54.

(2) المن بالإمامة ص 304-305، نظم الجمان ص 159 وما بعدها.

(3) صلة الصلة ص 19.

(4) المصدر ذاته ص 139، عنوان الدراية ص 37، 125، 130، 146، الدياج ص 54.

(5) التكملة ج 1 ص 71، 228، صلة الصلة ص 4، 117، الذيل، والتكملة ج 5 ص 238، عنوان الدراية ص 130.

(6) التكملة ج 1 ص 67، الديار والتكملة ج 5 ص 505.

(7) عنوان الدراية ص 17.

(8) صلة الصلة ص 109، الذيل والتكملة ج 5 ص 505، 676.

(9) صلة الصلة ص 18، الإحاطة ج 1 ص 190.

(10) صلة الصلة ص 22، 130، 184، الذيل والتكملة ج 5 ص 61، 80، 168، 301، 636.

(11) 664، عنوان الدراية ص 145، الدياج ص 52.

(11) الذيل والتكملة ج 74.

وكان القاضي في ولايته مسؤولاً عن توزيع زكاة الفطر على الضعفاء والمساكين⁽¹⁾ ويتولى الخطبة والصلاة في المناسبات الكبرى مثل الأعياد⁽²⁾. وقد يستعين به الوالي في تدبير شؤون ولايته لا سيما في حالات القتال⁽³⁾. وكان القاضي يقوم بالتعريف بأسماء أهل الولاية في دخولهم على الخليفة⁽⁴⁾. وقد يباشر التعليم بصفته الشخصية⁽⁵⁾.

إن استقلال القضاة عن الولاة في الولايات حفظ للقضاة هيبتهم ومكانتهم من مباشرة أعمالهم دون خوف أو وجل، فقد عرف كثير من القضاة بشدتهم مع الحكام⁽⁶⁾. بل إن المنصور أوصى ولاته بالرجوع إلى أحكام القضاة⁽⁷⁾. وحرى بالذكر أن القضاة الموحدية عرف بالنزاهة في الحكم وتحري العدالة والصلابة في الحق⁽⁸⁾، ولم أجد غير حالة واحدة اتهم فيها قاض بالرشوة وحتى هذه الحالة فيها شك كبير⁽⁹⁾. وقد وجدت بعض الحالات التي امتنع فيها رجال عن تقلد القضاء تعففاً فحملوا عليه أو استعفوا⁽¹⁰⁾. وفي حالات قليلة امتنع قضاة عن أخذ المرتب وصرفه آخرون في الصدقات⁽¹¹⁾.

(1) البيان المغرب ج 3 ص 116.

(2) المصدر ذاته ج 3 ص 254.

(3) المن بالإمامة ص 116-118.

(4) المصدر ذاته ص 148.

(5) برنامج شيوخ الرعيي ص 59، 148.

(6) عنوان الدراية ص 123، 144.

(7) روض القرطاس ص 143.

(8) نجد مثل هذه الإشارات في تراجم عدد كبير من القضاة أنظر مثلاً برنامج شيوخ الرعيي ص 48، 56، صلة الصلة ص 19، الذيل والتكملة ج 4 ص 224، ج 5 ص 388، 328، الدياج ص 54. نيل الابتهاج ص 184.

(9) أنظر نكية أبي جعفر ابن أبي غالب قاضي مالقة في اختصار القندج ص 123.

(10) راجع صلة الصلة ص 109، الذيل والتكملة ج 4 ص 667، عنوان الدراية ص 130.

(11) الذيل والتكملة ج 5 ص 170. عنوان الدراية ص 145.